

تقييم

القصود من هذه المذكرات ، - تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام - نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث - ليس للحرية أثر فى هذه المذكرات - اتجاه السياسة الإنجليزية فى أمر مصر منذ القرن الثامن عشر - المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر - نشاط مصر الاقتصادى ، وتطورها الاجتماعى - تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية - أثر التطور فى حياتنا التشريعية - مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها - الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان إلى ما بقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى إلى مصر بعد إتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعة باريس ، إلى يوم تركى ميدان الصحافة ؛ بعد أن توليت رئاسة تحرير جريدة « السياسة » وإدارة سياستها مدى خمسة عشر عاماً ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سننى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام فى أثنائها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد مادة للمؤرخ ، تعيينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل إن لها لقوائد جلييلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا نزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتمجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ،

وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التي نكسبها من عهد التقليد والارتجال ونفسه . ولا يفيد أبناء الجيل الناشئ من هذه التجارب إلا إذا رسمت أمامهم الحوادث التي لم يشهدها على نحو يسمح لهم بالإفادة من الخطأ لا تفائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما إذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شؤون الوطن في جوانب حياته المختلفة تدويناً ينظمه ويوبه ، بل بقي ذلك مبعثراً في بطون الصحف التي عرضت هذه الحوادث إبان وقوعها - فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد وبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التي تأتي من بعدنا . ولا شيء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملازمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت في البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضة تشابه نهضة مصر ؛ وهي لهذا تستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهي بعد ترقب ما يجري في مصر ، وتحتذى في كثير من الأحيان مثاله . فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث في مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر في وقت واحد .

بل إن الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية إلى ما وراءها من البلاد الإسلامية ومن البلاد الشرقية . فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التي تقع في كل واحدة منها مع ما يقع في سائرها ، وتؤثر في سياسة العالم كله .

* * *

ذكرت أن الفترة التي تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية في حياة مصر ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولست أقصد من ذلك إلى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة إلى حظها بين أمم العالم ، أو أنها كانت ساكنة إلى كل لون من الحياة يفرض عليها . فتاريخ وادي النيل حافل من أقدم الحقب بالأحداث الجسام . وإذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى في يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهاداً متصلاً على السنين ، ظفر فيه

أبناءؤها بأهدافهم القومية أحياناً ، وتغلب عليهم غيرهم أحياناً أخرى ، ولم يعرف اليأس إلى نفوسهم سيلاً أبداً .

والتاريخ القريب منا ، الذى شهد آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم .

وكثيراً ما نسى المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موائى مصر وأراضيها . ولو أنهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت إليها . فدخل الفرنسيين مصر بامرة بونايرت ، وجلاؤهم عنها ، ومحاولة الإنجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر - كل ذلك كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكننا لا نجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن إياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيداً عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلماً أمره للغالب ، مكتفياً بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث إلى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقفت عنده لماماً إذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته إذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تنهم بأنها دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى رأى إلى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارئ فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمناً ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب

الأحرار الدستوريين ، فكننت معهم وكننت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللاً المواقف المختلفة ، مبيناً وجهة النظر التى لكل فريق . ذلك لأننى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة إلى جهد عسير . وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . ولست أزعم أننى اهتديت دائماً إلى ما أردت من هذا الحق . ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أننى كنت مخلصاً دائماً للرأى الذى اقتنعت به ، وإن جر هذا الإخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه .

وهذا الموقف كفىل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة . فهذه المذكرات لا تنصر رأياً على رأى ، ولا فريقاً على فريق . إنما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناوها الحديث ، وتصوير كذلك لا تجاهات الرأى المختلفة . وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائماً بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو أكثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة . وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغاً غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت إليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع . وقد أعاننى على أن أقف موقف المؤرخ . وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها . فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه . وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاماً سويماً . ونحن إذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء يختلف عما أحاط بها حين حدوثها . ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها . صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها - كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم .

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دوراً في هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص ، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل إلى زواله إلا إذا اعتزمتنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدي حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتي . لكنني أؤكد أنني لم أحاب هؤلاء الأشخاص ، اللهم إلا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التي رأيت واجباً إغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح في عمومه ، دقيق في جملته وتفصيله . وأعترف بأنني لست راضياً عن إغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما وإتاني فن الكاتب ، فعوضت القارئ عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التي ترتبت عليها .

* * *

لم تتناول هذه المذكرات إلا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . فهي لم تتناول ما حدث قبل عهدي بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيداً عن النشاط المصري وإن عمق أثره في شئوننا العامة ، وإن كان هو الذي أدى إلى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث . أذكر من ذلك مركز مصر في الحلقة الدولية مما كان نشاطنا السياسي ولا يزال يضطرب حوله . فقد كانت مصر إلى سنة ١٨٨٢ ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلي ، ولأسرة محمد علي إمارتها وعرشها . فلما برم المصريون بسultan الأتراك والجزاكية ، وقامت الثورة العربية للقضاء على هذا السلطان ، رأيت إنجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتزمتها ، تنفيذاً لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد .

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة . وتنفيذاً لهذه السياسة منعت إنجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا إليها في أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها إشفاقاً على إمبراطوريتها في الهند من أن يكون الفرنسيون في طريقهم إليها . فلما شبت الثورة العربية انتزعت الفرصة ، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن إنجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس ، أي اعتبار . واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر ، زاعمة أنها ستجلبو عنها متى استقرت الأمور فيها . فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات إلى نتيجة . وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال إنجلترا مصر أمر واقع .

لم يكن ما قامت به إنجلترا وليد المصادفة إذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة . فمنذ بدت مصر في ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد علي الكبير ، قدرت إنجلترا أن مصر

القوية ستصبح يوماً ما خطراً على سياستها الإمبراطورية ، فأثبتت في سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد إلى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر . وهذه السياسة هي التي أدت إلى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، وإلى معارضتها شق قناة السويس ، وإلى شرائها أسهم مصر في القناة حين اضطر الخديو إسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الإشراف على القناة يعوضها عن فشلها في منع شقها ، وهذه السياسة هي التي انتهت إلى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ في مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وثبتت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية في السودان ، بعد أن أعيد فتحه في سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر في إدارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التي تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا في سنة ١٩٠٤ ما أسماه الاتفاق الودي الذي أطلقت إنجلترا بمقتضاه يد فرنسا في مراكش ، وأطلقت فرنسا يد إنجلترا في مصر . ولهذا أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في سنة ١٩١٤ ، تمهيداً لإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل في السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى إعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لي عهد بالحياة كلها ، أو بالحياة السياسة ، وطبعي ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لي فيه رأى . وليس من غرضي في هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التي لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون في كتب التاريخ . وإنما أشرت إليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع في عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ؛ فليست العزلة فيها مستطاعة دائماً ، وإن كانت ضرورية أو مستحبة في كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسي من حياة مصر إلا لماماً ، لأن هذا الجانب هو الذي استأثر بنشاطي وتفكيرى في الحقبة التي يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها . أما الجانب الاقتصادي فلم يكن لي فيه حظ يذكر في هذه الفترة ، برغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم في ميدانه . فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بإنشاء الصناعات المختلفة التي ساهم البنك في تأسيس شركاتها . وكم وددت لو

أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله في هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم في هذا الميدان لا تقل جلالاً عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٩ بلداً زراعياً ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى في حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع في الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفي مقدمتها إنجلترا . فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات - شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسيج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم . وكان في مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط . لكن الغرض الذى قصدت إليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر . إنما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية . والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور إلى ما بعده ؛ كتطور الجنين في بطن أمه من النطفة إلى المضغة إلى العلقه إلى العظام ، يكسوها بارئها لحمًا لتخرج إلى الوجود خلقاً سوياً ؛ أو كتطور الطفل إلى الصبا فالى الشباب فالى الرجولة . وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الإنسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوماً أو بعض يوم ، ثم ينقطع الإنسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات في سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن في مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية في مصر جانباً يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجانوب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وإن بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وإنما يخفف من أسنى أننا لا نزال في مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيهاً يجعله جزءاً من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر في مصر أكثر منها في البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا في بدايته ، وإن بدأت آثاره تظهر في تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ في هذه المذكرات

يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامه عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون إلى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشاً يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر إليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل إليه ، ويدعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفاً على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته إلى البدو : الروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبياً عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة إلى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها إلى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم إلى المقام بها بعد إنشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو إسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين إلى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال إسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوروبا » . فلما استقر الإنجليز بمصر بعد الثورة العربية قوى الاتجاه إلى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف إلى هذه الناحية كان بطيئاً ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة إلى الريف كما عنت بنقلها إلى المدن . ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهذه الآثار أكثر ظهوراً فى الجهات النائية عن العاصمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والمواقع أن ما انتقل إلى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى إلى تطور فى التفكير ،

تستطيع أن يجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعاً. فقد كان التفكير المصرى إلى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر وإلى عهد محمد على ، مستمداً من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث إسماعيل البعوث العلمية المصرية إلى أوروبا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات إلى مصر إبان شق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية - تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب إحداها حيناً ، وتتغلب الثانية حيناً آخر : تتغلب العقلية الغربية حيناً ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حيناً ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حيناً بعد حين ، ويشير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثير من أن يوفقوا إلى صيغة تؤدى إلى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتمام إلى الصيغة التى بنشدها من يتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد إليه ملاحظة وتحليلاً وتفصيلاً لم أقصد إليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٧ وإلى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين قضت بها حاجات هذا التطور . ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وإن بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى . وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويراً للتطور

العام في حياة الوطن من الناحية التي استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم في البلاد . ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقاً جديدة من الخير أن تفتح .

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك . على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسي قد أرضى ما بذلته من مجهود في تدوينها . فهذا الميدان متشعب أشد الشعب ، إذ يصور نهضة مصر في هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها . وقد صورت هذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منذ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أن عقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، وإلى أن تولى ملك مصر فاروق الأول سلطانه الدستورية .

فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حق الشعوب في تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجاً غير الذي ألوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش . ولعل ما أدى بها إلى التماس هذا النهج أن قامت في أرجاء الإمبراطورية المختلفة حركات استقلالية كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعماها أثراً . فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدني في بلاده طالباً استقلالها . ولم يكن يسيراً أن تنزل إنجلترا عن إمبراطوريتها الآسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها إلى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة في دائرة نفوذها ، حتى إذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية .

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم مترابطة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفي مقدمتهم لورد ملر ، فاعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها في صورة مطلقة بالحالة الراهنة في الشؤون التي تعنيها . ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها في الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها في شؤون مصر عملاً غير ودي بالنسبة لها . وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية . ثم إنهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت

أحزابهم ، ووقفت إنجلترا منهم موقف المتفرج . ولعلها ذكرت ، وهي في موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » .

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت إليه منها ، فتكون عوناً للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عوناً لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغداً ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا . كما أرجو أن تكون كذلك عوناً للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر فى أثناء جهادنا . ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها .

* * *

وقد ذكرت فى صدر هذا التقديم أننى استملت هذه المذكرات من الذاكرة إلا قليلاً رجعت فيه إلى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خانتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع إلى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاماً تباعاً ، وأنا رئيس تحرير « السياسة » . والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبداً . على أننى أكون سعيداً لو أن أحداً من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته . وفى اعتقادى أن أحداً لن يجد ما يصححه ، وإن وجد ما يعلق عليه أو يبدي رأيه فيه .

ولشد ما أعتبط إذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته . فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى إنما يقصد به خير الوطن . وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع .

وقفنا الله وسدد خطانا ، إنه سميع مجيب !

محمد حسين هيكل